

الأصول في النحو

المضمر ياءً هلاّ تركتّها على حالها فقلت : عَلاكَ وإِلاكَ كما يقولُ بعضُ العربِ .
قال : فقالَ : مِنّ قَبْلِ أَنْ هاتينِ يعني : على ولدى اسمانِ غيرُ متمكنينِ و (إلى) حرفُ جاءَ لمعنىً .

ففصلَ بينَ ذلكَ وبينَ الأسماءِ المتمكنةِ فقيلَ لهُ : فهلاّ فصلتَ بينها معَ الظاهرِ
أيضاً فقالَ : لأنّ المضمرَ يتصلُ بها .

قيلَ : فَيَيْنَ وَعِنْدَ ونحو ذلكَ غيرُ متمكنةٍ فلامَ لا فصلتَ أيضاً بينها وبينَ
المتمكنةِ قالَ : لأنّ الواوَ والياءَ والألفَ مِنَ الحَطِّ في إبدالِ بعضهنّ مِنْ
بعضٍ ما ليسَ لِسائرِ الحروفِ قيلَ لهُ : فَمَا بالُ قولِكَ : فيكمَ وفينا وفيّ

بمنزلةِ : مسلميكَ ونحوها وما علمتُ بينَ هذينِ فصلاً مقنعاً قالَ : والقولُ عندي في هذا
أنّ هذهَ الحروفِ لمّا كانتْ لا تخلو مِنَ الإضافةِ كما لا يخلو مِنَ الفاعلِ

بذَوِّها على المضمرِ على إسكانِ موضعِ اللامِ مِنْها كما فُعِلَ ذلكَ الفِعْلُ
بالفعلِ مَعَ الفاعلِ والحجّةُ واحدةٌ وأَمّا (كِلا) فإنّ ما أُشبهتْهُنَّ في الجرِّ
والنصبِ على ما قالَ سيبويه . قالَ : وهذا القولُ مذهبُ الفراءِ وأصحابه .

قالَ أبو العباسِ : في هذا البابِ نظراً أكثرُ مِنْ هذا وقد صدّقَ .

وقالَ : زعمَ أصحابُ الفراءِ عنهُ أنهُ كانَ يقولُ في بناتِ الحرفينِ مِنَ الأسماءِ
نحو : أُخْتِ وَبنتِ وَقُلَّةِ وَثَيِّبَةِ وَجميعُ هذا المحذوفِ أَنْ كُـلُّ شَيْءٍ حذفتْ مِنْهُ
الياءُ فأولهُ مكسورٌ ليدلَّ عليها وكُـلُّ ما حذفتْ مِنْهُ الواوُ فأولهُ مضمومٌ يدلُّ
عليها فأُخْتُ مِنْ قولِكَ : أَخواتُ وَبنتُ كُسِرَ أَوْلُها لأنّ المحذوفَ (ياءُ)

وقُلَّةُ المحذوفُ (واو) فيقالُ لهُ أَمّا (قُلَّةُ) فَمّا تنكرُ أَنْ تكونَ مِنْ (قَلَوْتُ) إذا